بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم ولا اعتصام بكرمه العميم قوله مختلطا الى آخره يجوز
الجر على انه صفة للقسم والنصب على انه مفعول ثان لجعلها والظرف حال او على انه
مفعول بعد مفعول او حال عن المفعول الاول والثاني انسب معنى لانه ليس المراد
اختلاط جميع المسائل المذكورة في القسم اذ خلاف الواقع ولا اختلاط البعض
على الاطلاق وذلك ظاهر بل اختلاط مسائل الصرف بمسائل الاشتقاق والاخر
ان حصول ذلك المرام اظهر على تقدير النصب ولو بمعونة المقام الا انه يحتاج
ارادة المختلط حينئذ الى تأويل بان يقدر موصوف مفرد اي فنا او يحمل العلوم في
تقدير بعض من العلوم فالوجه الاول اولى لنظم ثم الظاهر ان يراد بالاختلاط الفصل
بينها بمسائل الصرف بعض مسائل الاشتقاق وكذا العكس ويحمله الانتشار و
عدم الضبط لكن الانسب بكلامه قدس سره بعيد هذا ان يراد به عدم الفصل
بين مسائل احدها وبين مسائل الاخر بتكملة او فن او باب وذلك لانه ذكر ان
اتصال الاستدلال بالمعاني ليس كاتصال الاشتقاق بالصرف وبعده عنه ليس
كبعد المعاني عن النحو فلذا ذكر الاستدلال مع المعاني في قسم واحد مع الفصل
بتكملة قوله ثم افرد لبيانها قيل كلمة ثم مستعارة للاستبعاد رتبة الافراد
عن جعلها تمام النحو لان كون الشيء تماما للامر يستبعد عدم افراده عنه الا ترى ان
المص جعل مباحث الصرف بالاشتقاق علة لعدم الافراد والاولى ان يكون للتراخي
الزماني لان ذكر التامة في صدر الكتاب اذا جعل الصرف والاشتقاق مختلطين
فتقدم من ذكرها مبتنيا به ولذا لم يتعقبه ثم جعلها قوله جزءا من الصرف

بلا شبهة فيه انه سيجيء في اوائل الاصل الثاني من فصل البيان ما يدل على الشبهة الجزئية
حيث قال وكانت للاشتقاق جزءا من الصرف ويمكن الدفع بان للجزء معنيين بالنظر
الى راي المص والظن انه باعتبار مذهب سائر القوم قوله للظهور والتغاير ان
للظهور رعاية التناسب بحيث لا يكون احدهما جزءا للاخر لا يقال التغاير بالاسم
واقع بين الصرف والاشتقاق ايضا لانا نقول المراد التغاير على سبيل الاستمرار
وقد عبر المص في صدر الكتاب عنهما بعلم الصرف بخلاف العلوم الثلاثة فانها متمايزة
بالاسم على الاطلاق على ان التغاير بكل واحد من تلك الامور امارة على عدم
الجزئية ثم انه يجوز ان يراد بالتغاير بالمسائل عدم الاختلاط كما في الصرف و
الاشتقاق ويمكن ان يكون عطف التدوين للتفسير ويحتمل ان يراد بالمسائل
المحمولات واعلم ان التغاير بالموضوع وبالحد من اقوى الادلة ثم التغاير بالغرض
ثم التغاير بالبواقي قوله ولكونها الخ دليل على بعض المدعى من افراد المعاني و
البيان في قسم منفردين عن النحو او من كون هذا القسم عدة اقسام الكل
ووجه ان التخصيص المذكور يقتضي في عبارات البلغاء فيستفاد ان الاشتقاق
ليس الدروة في علم العربية وكذا النحو فلا يفرد الاشتقاق عن الصرف ثم
ولا يرد ان النحو والمعاني والبيان علم واحد قوله ومعنى كونها الخ فيه اشارة
الى ان التامة في الموضعين ليس بمعنى واحد ووجه كون العلمين شرفا وكمالا للنحو
انه لو لم يكن النحو مقدمة لهما لما احتيج اليه في تحصيلهما بعده فان الغرض من تدوين
النحو حصول العلمين والاوجه ان يقال ان ذلك النظر الى ما يتعلق العلوم قوله
ملائمة الى آخره هذا نظير قولهم زيد لا في الدار ولا في السوق والمعنى هنا الحال الثابتة
للاستدلال والعروض بالنظر الى المعاني ليست كالحال الثابتة للاشتقاق الثانية

من التصرف في الاحاد وكمال القرب وليسه كاحوال الثالثة للمعاني الثالثة
من الخبر في الاستعمال وصور البعد اما الاول فلان العروض ليس من
المعاني اتفاقا ولا استدلالا وان عده المص جزءا منه لكن ذلك مما يسمح الجمهور
ولا يظهر فيه حسن واما الثاني فلان ملك العلوم متناسبة في
الغرض على ما بين في الكتاب وخدشه ان المعاني والبيان متساويان
للنحو ايضا على ما سبق قوله وهذا الخ حصر مخدوش اي جعل هذا من وقد
ان المتبادر الشايع ان يكون العلم السابقة اي شدة اتصال الاعلة لهذا المحل
ايضا وليس كذلك وممكن ان يقال انه قد يعدل عن هذا المتبادر الشايع كما
في قوله تعالى فاذا احاديث اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان لا يستقدمون
عطف على المقدم مع التقدم فلا يكون قوله هذا من عطف على ما سبق بعد رجعا قوله
وثالثة من بعد المعاني هذا انما يظهر في الفن الثاني من اعمال انه جعل فنا ثانيا في مقابلة
الفن الاول من ثقة الغرض من علم المعاني واما الاسود في بيان اللواحق فظاهر
جدا قوله فمن الخ وجه الحال الخ فائدة ان العبارة مشعرة بانه لا يجوز الى ليعين الضمير
على تقدير جواز الاسرس وبانه لا يجوز وجه عود الى ليعين الضمير على تقدير ان
لا يجوز الامران فان التخصيص التكريري تفيد نفي ما عداه في كلام البلغاء على ما
سبق والحق انه يجوز الحاليه عين الضمير على تقدير جواز الاسرس وانه ممكن على تقدير عدم
جوازها وجه اخر من الوصفية للقسم بتقدير معلق الظرف معربا بما يناسب على ما ذهب
اليه بعضهم من ان اللام فيها حرف التعريف لا اسم الموصول ومن كونه حرفا اولا
للقسم ومن كونه استغنائيا حذف حذف ومن الحاليه عن الضمير الثالث سواء
كان بمعنى الضمير او لا فانه صرح صاحب المغني بانه يجوز اعمال اسم

العدد وان لم يكن للتصغير وهو قوله لانه يذكر ويؤنث مطلقا ويعتبر به ضمير
الفاعل قطعا على ما في الرضي والحواشي ان الاسرس راجع الى هذا السر كيف
يجب العود على الحاليه عن الضمير لان المقصود بعدس ما حصل اتيام الكتبة
في بيانه نعم الاسرار مما يجوزه جمهور البلغاء وقد تخصيص الذكرى لسن واجب
الاعتبار في كلام المص مع رجحان الحال العائد على الضمير على اكثر تلك الوجوه لفظا
او معنى لا تعال للجواز الحاله عن الضمير الجر هنا مانعة لا يسعد على العامل
المعنوي لانا نقول يجوز ذلك اذا كان الحال ظرفا على ما نقل المحمى الرضي عن
ابن برقان قوله وفائدة الاحضار الخ اشاره الى انه لا يجب في العهد الخارجي
الحضور والوقوف على جميع ما سبق وهو المعروف به بل يجب العلم باتصاف
الجملة الى اليها بمجرد ما حاضرا عنوانا لها من مفهوم الاسم المعرف فيجوز
الذهول عما وراءه ستيا افاك حصل بعد العهد نذكر الطرف بالنسبة الى
الحاطه الذاهل عن اتصاف القسم الثالث به للافادة لا للاعادة تو يدد ذلك
انهم ذكروا ان الضمير لا يفيد الاشارة الى اوصاف المرجع والمعرف بالام ربما
حكم وبهذا اندفع ما قيل من انه يلزم على وجه الحاليه عن الضمير سماجة التقييد
حتى انه كان المناسب ان لا يذكر الطرف في قسم الصور الا انه ذكر ليس الاشيان
بعدم المغفول في قوله اذا كر بعد المناسبة اذا كر نيستعين ثم كلمة ما في قوله ما عسى تشتبه
موصوله او موصوفه وعسى مع ما جيزه صلة او صفة سعد المقول وخافل عسى
وتشتبه ضمير عايد الى ما وان الاقسام بدل عن كلمة ما وجليه بسه ضمير
وقد حذف ان من خبره على السعد لكا ويمكن ان يحمل عسى معنى للاشارة
الى ان الاشتباه بعد في المقام قوله اعاد الجبر الخ بقوله يعني لما اعتبر بعد

العهد اعاد الخبر كالطرف وما يورد كلها اما لانه اسق خ الكلام المفصل
فيما لعوله اما القسم الاول مشتمل على ثلثة فصول والحاصل ان الكلام في القسم
الاول هكذا ان الحاظ العام بالخبر والطرف وفي الثالث الى غير العام بالعنوان
المقابلة فلا يصح كلما اما هنا قوله و كلا فعلى الى استعمال هذه الكلمة فيما بين
اللفظ والمعنى على طريقة الاستعارة التبعية المبنية على التسمية ولا شك
ان المشبه يصف استعمال الطرفين بالمفهوم والملاحظة والملابسة الخاصة
التي بين اللفظ والمعنى والطرف الخبر التي المعنى المدلول له بكلمة في الاستعمالات
ادعاء مرآة للملاحظ الطرفين فلذا اخبر التشبيه كما في سائر الاستعارات
التبعية بين متعلقيها اللاتي بين لها اد لكل منها نوع ملابسة لازمة
تحمل البعد المعتبر في التسمية ما صاحة الملابسة لازمة في الموضعين
ومحوران يكون سائبة اذ مفهوم هذا اللفظ اي ما بين اللفظ والمعنى كلي
مستعمل بالملاحظة وان صدق على ملابسة خبر به عنه مستعمله وكذا ما يفهم
من لفظ الطرفين وكلا هي لا رمان لها قد يعبر عنها بها كما يعبد عن
مدلول من بالابتداء الخاص وبعبر التشبيه فيه بوجه الشبه بين
نوعي الملابسة كون احد الطرفين مخصصا بالاخر بحسب لحصره وما خذه
خواتيه وهذا الامر هي المشبه به اظهر واشهر واعلى ان ملابسة الطرفين
تعم ملابسة الطرف للطرف وملابسة المطروف للطرف والملابسة
التي بين اللفظ والمعنى يمكن على وجهين باعتبار احد جزئي بعض اللفظ
للطرفين وباعتبار الاخر بعض المعنى بالطرفين فاد الوحظ صاحبة المعنى
للفظ وعدم تخور اللفظ الى عبره دخل كلي في على المعنى يمكون مشبها
بالطرف وان لوحظ ان اللفظ قالب لوحد منه المعنى دخل على اللفظ كلي

في

في يمكون مشبها بالطرف ولا شك ان كلية الاستعارة مس حيث تناوله
الاستعارة المبنية على تسمية ماس اللفظ والمعنى بالطرفين قوله
ومن لم يتفرق الخ قد ردد في نوع المؤنث من اس القسم الثالث كلي محمل ان
يتعمم في غير العلمين وان معنى ظرفيتها له وجوه الكلي في ضمن الخبر
ووجه الرد ان مبنى هذا النوع على عدم الفرق بين اللفظ والمعنى لجعل
الاسماء المخصصة باللفظ اسماء خاصة بالمعنى او مشتركة بينهما وقد اشار
قدس سره في اثناء تقريره الى الرد بوجه آخر وهو ان القسم الثالث المتعهد
من الكتاب قسم خبر لا كلي قوله و اعاد ظرفيته القسم الخ فان قيل يلزم ان
يكون المعدوم في العلس فلا صح جعلها خارجة عن المقاصد قلنا كون القسم
الذي هو الكلي في سان العلس وسائر لا يستلزم كون كل جزئي من جزئياته
سائبة بل يجوز ان يكون بعض منه في سانه ولو احتاجه ومعد مانه ولو سلم
نعوت كثيرا ما يقال قسم كذا او فصل كذا في امور كذا مع انه يشتمل على غيره
نظرا الى ان ذلك الامر هو المقصود الاصلي قوله شبه ظرفيتها الطرفية
مستعارة لملابسة اللفظ والمعنى والسبع الخص السبع بمعنى المشابهة
قوله في وجه ظرفيتها الخ ان مبنى السؤال على ان استعارة ظرفية الحرف للكلام
ولا مدخل له لكونها من الكلام لانه ذكر قبيل ذلك وجه ظرفية الكلام
لحرفه مكان لفظ الكلام سان الواقع مع تحقق ظهور الحرف والكلمة لوقوفها
على الاحاد في الجملة قوله الاقرب انه عطف على ما ذكره انه يلزم ان يكون الفصل
في ضبط معنى اي مدلول يقتضي الحاظ الفصل وضبط لفظ هو حروفه والاعلى
سامحة ويمكن ان يقال السؤال المذكور مندفع بمجرد العطف على الضبط و

ما

وقال العلامة الاسبري رحمه الله انه قد يطلق مقصص الحال على المعنى سمية للمقول باسم الدال معلى هذا العطف للمغرد والطائفة في المعطوف مقص على طريقة واحدة قوله بالسه الله اي الى المراد حال والمعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال حال كون المقتضى معتبرا بالسه الله يعني مناسبا له او مصدر اي مطابقة الكلام للمقتضى بعد افاده المراد وتحمل الضمير راجع الى الاقتضاء اي المطابقة يكون بعد الاقتضاء قوله وصعفا قوله او ان الاحتراز اما افاد كلمة او دون الواو لانه نشر لما في قوله ما تقال من اللف الاجمالي والسابع صه او كما سيجي قوله مع ضعف بعض معدماته اما وجه الضعف في الاول فهو ان كون الكلام حراما من المعاني غير ظاهر وفاقا مشهود لا تقال في لسان الضعف انه لا لحور ان يخرج بالسه علم عن حده ولا يمكن ان اللسان خارج عن حد المعاني بقيد في الافاده لانا نقول هذا التعريف للمعاني بعد اقرار اللسان عنه واما وجه الضعف في الثاني فلان الفائدة المترتبة على معرفة الخواص المفاده الاحتراز عن الخطاء في التطبيق لمقتضى الحال بالسه الى الخواص المفادة لا مطلقا ورد على الوجهين ان مجرد حرمة اللسان للمعاني لا وجه لعدم سائر الاحتراز عنه وكذا الحال في مجرد كون الاحتراز موقوفا على معرفة لا يراد قوله وما كان كلمة ورد هنا للتعميم او للتكثير والاظهر انه للتعليل على سبيل التنزل ومجاراة الخصم كما ان قوله ادل من هذا القبيل

يعني لو سلم الدلالة على المقصود لكن الدلالة على غيره اقوى في الجملة قوله وكبرى القياس محذوفة اما اريكب وكذا حتى تكون القياس اقترانيا مركبا من شرطيتين وام لجعله استثنائيا وضع ما المعدم كما هو الشائع في كلمة لما فانها للنبوت الجواب للنبوت الشرط فان قوله لا تراثنا سان للتسمية على وجه اللزوم وترتب اثبار التاجر على ضابطته اشد واظهر من ترتبه على الحرمان قوله اذ لا تسمية يعني ان مجل على ان الا تسمية التي بدون الغاء واذا لم فاحتاج لا يصح جوابا له والا فلا مانع من وقوعها في جوابه وكان اعتبار وكذا بعد في الكلام بعد قوله المقام اعم انه ذهب المحلل الى ان لا في قولهم لا جرم رد لما هو نقيض ما بعدها مما فهم من الكلام السابق وسموه الى انها زائدة وعلى المرهبين جرم فعل ماض بمعنى حق على ان يكون فاعله ما بعده او كسب على ان فاعله ضمير السابق ومفعوله ما بعده مجموعان يكون جرم هنا جوابا وما وفاعله دالا على سوق الكلام من استحسان ما حرم اللسان والاثر يدل على الضمير او هو فاعل سد مسد المفعول والمصدر وانت خبير بلزوم الاغتشاش على مقدس المرهبين في المقام فلذا احتاج مقدس سره قول الغزالي وتوجيهه انه قد وقع في كلام العرب لا جرم بهم الهم وسكون الراء اي في قوله قدس سره صار بمعنى جعا اشاره الى انه لا حاجة على قول الغزالي الى ان يتكلف ويقال في معنى الكلام لا بد من اثنا لا تراثنا الا انه ذكر قدس سره في شرح

الكشاف ان قولهم لاحول فعل اى حيلة من كلام المولدين ومن
لحن محراهم قوله الله الله فان هل تعرف من الاسماء الله بان
حس في معانيها الى اوما بعد عاد تها وصحة ملكه المقابلة هنا
خفية ملك ذكر اس الحاجب في الايضاح انه قد يأتي من بعض
الابتداء دون ان يعتبر الى انها مخصوص اذا كان المعنى
لا بعض الابتداء منه كقولك اعوذ بالله من الشيطان والله افضل
من عمر قوله في موضع الصفة لمحذوف قيد ان الصحيح الرض ذكر ان
الموصوف لحذف كثيرا ان على وان يوصف بجملة او ظرف فان وصف
باحدهما جاز اقتصاكثير ان بشرط ان يكون الموصوف بعض جملة
من المجرور بين او في كقوله بنا وما منا الا له مقام معلوم فان لم
كذلك لم تتم الجملة او الظرف مقامه الا في ضرورة الشعر انتهى كلامه
ولا شك ان المقام ليس ما خوذ في عمر ضرورة الشعر الا ان
صاحب المفصل واللباب مثلا لحذف الموصوف تقول الشاعر
كالك من جمال بني أقيش اى كالك جمل من جمال بني اقيش ولا يخفى
ان هذا التمثيل موافق مولد لما نحن بصدده قوله محرس اسم مكان
او مصدر ميمي قوله محل الروح من الجسد ان كان المحل مصدرا
مكون من للابتداء وظاهره وان كان اسم مكان فهي للتبعيض على
تقدير ان محل الروح جزء الا يحتمل ان يقال ان محل الروح
جميع بعض الجسد اوجه للتبيين على قوله من جعل جميعه محل الروح
والتبعيض والتبيين راجعان الى الابتداء عند المحققين والمعنى

حسد حل فلان في محل ناشئ مني شبه محل الروح من الجسد والاحتياج
لا حل الحلوه الى المحال والمحصور انه ليس الحلول والمحلية على الحقيقة
كما هو الظاهر بل على الشبه والمجاز والمعنى فحصل لفلان من مضمون
الى مكاسبة الروح الى الجسد فيكون من للابتداء والاتصال على تقدير
ان نجعل المحل اسم مكان اتصاف ولا يلزم على هذا التوجيه ان تكون الروح
جسمانيا حالا في محل لا حس ومعنى محله حسه وكذا الحال في من
نصدره من عباره الكشاف فان الحدقان ليس حسا بل المقصود
ان النسبة المعلومة بين العلمين كنسبة المركب الى المفرد فتأمل ذكره
قدس سره في شرح الكشاف من ان المعنى في قوله عليه الصلوة و
السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى بستمك و مريد مني بمنزلة
نسبة هارون وقد نه من موسى بناء على ما وجه عباره الكشاف هنا
من الوجه الاخير وكذا ما ذكره الشيخ الرضي من ان بمنزلة في معنى مثل
وسمعه مكلمة كيف تجعل لها اى انت مني مثل هارون من موسى
قوله يوشك من البعد الواعلم ان حدوث الموضوع عن الموضع محتمل
وكذا حدوثه فيه وعلى المعدوس فوزكون الظرف صفة لمصدر محذوف
او حالا عن الموضع لكن كلمة من على تعذر الدخول تبعيضه
انه مني اى ناشئ مني او في منزلة ناشئه مني معوله بمنزلة الاخ حتى اخر

الفصل الاول في ضبط معاقد
علم المعاني اه

لسان الاول قوله مالاوجه ان يجعل الخ حاصله ان الاوجه ان يقال
ان ضبط معاقد كل علم في فصل وفي بحث للان موضوع المعاني التراكيب
من حيث الافادة للخواص ومدنيين في فصله محمد التراكيب و
الخواص دون الافادة ان الدلالة بل هي مبنية في الفصل الثاني
ثم قوله مقاصد حال عن البحث والبحث المعلق بالمقاصد اي عن
الدلالة والتبعية والمجاز والكناية او مفعول البحث على تضمين
معنى الجعل ووجه ذلك الكلام ان المراد بالتبعية والمجاز والكناية
الالفاظ الدالة على معنى التبعية والمعاني المجازية والكناية هو
تلك الالفاظ من حيث كيفية الدلالة على المعاني موضوع البيان
هي الدلالة وبحث الالفاظ المذكورة ضبط للمقاصد اي
الموضوعات واما جعل الموضوع ومعنى من المقاصد فعلى
ضرب من المسامحة والتجوز قوله والذي سأدعى اها فعلى هذا ينبغي
ان يجعل محط الدلالة توطئة وبحث التبعية والمجاز والكناية مقاصد
بياناً للبيان على الاجمال قوله كما قال الامام اه وكذلك ذكر
في هذا الفصل الرابع مجملاً مسائل الكتاب

ا

نهاية المخطوطة